

المشهد السياسي

# اتفاق على التمديد لسلامة المستقبل يتراجع عن رفض «التاهيلي»

نكث الرئيس سعد الحريري بوعده للنائب وليد جنبلاط عدم السير في قانون يرفضه الأخير. تراجع الحريري عن رفضه «التاهيلي»، فيما لا تزال اعتراضات جنبلاط والرئيس نبيه بري والقوات اللبنانية تحول دون الاتفاق عليه. في غضون ذلك، توافق أركان الحكم على التمديد لحاكم مصرف لبنان في منصبه

يتجه أركان الحكم الى التوافق على التجديد لحاكم مصرف لبنان رياضة سلامة في منصبه. ويدور النقاش بين تمديد ولايته لمدة ثلاث سنوات أو ست سنوات. وبحسب المعلومات، فإن الرئيس سعد الحريري يضغط لاتخاذ القرار سريعاً وعدم انتظار موعد انتهاء ولاية سلامة في تموز المقبل. ويجري الحديث عن ترتيبات لوضع التمديد على جدول أعمال الحكومة في أول جلسة مقبلة لها.

وتفيد المعلومات بأن الحريري والرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط وحزب الله وغالبية القوى السياسية أبلغوا سلامة دعمهم التمديد له. كذلك أبلغوا موقوفهم هذا الى الرئيس ميشال عون، الذي لم يعلن حتى أمس موافقته الكاملة بعد، رغم أن أوساطاً مصرفية وحكومية أكدت أن رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل أبلغ سلامة موافقة التيار على بقائه في منصبه، على قاعدة إدخال تعديلات في السياسات النقدية المتبعة في البلاد.

وبحسب المعلومات، فإن لكل من القوى السياسية حساباتها، وإن سلامة أظهر استعداداً للتعاون مع الجميع، بما في ذلك الرئيس عون والتيار الوطني الحر،

وأن يأخذ في الاعتبار من الآن فصاعداً العودة اليهما في كل ما يتصل بالمواقع الادارية المحسوبة على المسيحيين في المؤسسات التابعة لسلطته المباشرة أو غير المباشرة. من جهة أخرى، لا تزال عقدة «القانون التاهيلي» بعد إخراجها بنسخته النهائية على يد الوزير باسيل، تعرقل التوصل إلى اتفاق على قانون الانتخاب، في ظل المراوحة المستمرة في النقاشات بين الأطراف، ورفضه من قبل الرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط وملاحظات حزب القوات اللبنانية عليه، وأطراف كثيرة أخرى في البلاد.

ومع مرور الوقت وبداية الأسبوع الثاني من مهلة الشهر التي فرضها رئيس الجمهورية ميشال عون باستناده إلى المادة 59 وتجميده عمل مجلس النواب، تزداد احتمالات الوصول إلى المجهول. وفي سياسة واضحة للتيّ نزاع القوى السياسية الراضية للتصويت الطائفي والمذهبي في البلاد والتأسيس لتقسيم البلاد من بوابة قانون الانتخاب بعد ثلاثة عقود على نهاية الحرب الأهلية، يضع التيار الوطني الحرّ الآخرين أمام خيارات صعبة، بالإصرار على قوانين تحت عنوان «حقوق المسيحيين»، وهي إما الفوضى والوصول إلى التقسيم الفعلي الذي تنتجه الفوضى في الشارع، وإما السير بقانون التاهيل الطائفي المقيت، الذي يؤسس بدوره لتقسيم المجلس النيابي، وتالياً فرز اللبنانيين أكثر فأكثر في طوائف وملل ومذاهب ومناطق، وكان المطلوب إدخال لبنان، الكيان الصغير، في بازار الفدراليات التي ترسم بالدم في الإقليم. وفي المعلومات، بات واضحاً أن تيار المستقبل تراجع عن رفضه للقانون. بعد أن أبلغ مستشار الرئيس سعد الحريري نادر الحريري أمس المعنيين بأن التيار وافق على مشروع قانون الانتخاب الأخير محط النقاش. وبذلك يكون الحريري ليس فقط انقلب على موقفه السابق، بل على وعده للنائب وليد جنبلاط بأنه لن يسير بقانون لا

يوافق عليه الحزب التقدمي الاشتراكي. ومع أن حزب الله وافق على القانون، برز صوت الوزير علي خليل، في خلوة وزارة الخارجية أول من أمس، صوتاً معترضاً وحيداً على القانون، علماً بأن الرئيس عون كرّر أمام زواره في اليومين الماضيين أن «الشبيعة أعطوني التزاماً، ولا يخرجون مني».

ومع أن كلام عون أمس أمام وفد من أهالي المتن وقوله «لا أحد يحلم بالتمديد لمجلس النواب أو البقاء على القانون نفسه أو حصول أي فراغ»، بدا موجهاً نحو بري، الذي حدّد جلسة للتمديد للمجلس النيابي في 15 أيار المقبل في حال عدم التوافق على القانون خشية من الفراغ، إلا أن رئيس المجلس النيابي اعتبر أمام زوّاره أمس أن «كلام رئيس الجمهورية تحفيزي»، وهو بذلك يراه إيجابياً للحدّ على الاتفاق على القانون، وليس جواباً على جلسة التمديد.

من جهته، قال النائب سامي الجميل لـ «الأخبار» إن «الحكومة مجتمعة تتحمل مسؤولية التمديد للمجلس النيابي، فلا أحد من مكوناتها طالب مرة بأن يوضع قانون الانتخابات على جدول الأعمال. طارت المهل الواحدة تلو الأخرى، وكنا في كل مرة نقوم بمؤتمرات صحافية ونحذر». وأضاف الجميل: «أما حالياً، فنحذر اللبنانيين من أن يكون ما يحصل تمثيلية حتى نصل إلى الفراغ، ومجرد أن نصل إلى هذا الخيار ستدعى الهيئات الناجبة ونجرى الانتخابات على أساس الستين،

بعد أن عطلت كل مشاريع القوانين الأخرى. خطر جداً، يُكرّس منطق المحادل ويمنع العديد من القوى السياسية من أن تتمثل».

كذلك، كثر النائب غازي العريضي لـ «الأخبار» موقف الحزب التقدمي الاشتراكي بالرفض القاطع للقانون المطروح، مؤكداً أن «هذا القانون غير منصف وغير عادل ويكرّس تفتت اللبنانيين بين طوائف ومذاهب متفرقة، ونحن أبلغنا موقفنا برفضنا له». وقال «سمعنا من الجميع، ومن التيار الوطني الحر، عن المساواة والعدالة والإنصاف. كيف يكون الإنصاف إن كان القانون يمنع عشرات الآف اللبنانيين من الاقتراع؟». وسأل: «هل ما زالت القوى السياسية عند موقفها بأن قانون الانتخاب يحصل بالتوافق، لا بالرفض؟ إذا كان لا يزال بالتوافق، لعلينا جميعاً أن نهدي الأمور بعيداً عن التشنّج للوصول إلى تفاهات وترك الحوار مفتوح».

## سفارة المليار دولار

على صعيد آخر، وضعت السفارة الأميركية في بيروت إيزابيث ريتشارد، يوم أمس، الحجر الأساس للسفارة الأميركية الجديدة في بيروت، الذي يقوم على 43 فدانا من الأرض بكلفة مليار دولار أميركي. وقالت ريتشارد إن «المجمع سيوفر منبراً آمناً ومستداماً وحديداً وداعماً لموظفي السفارة في تمثيل الحكومة الأميركية في لبنان وفي الإدارة الدبلوماسية اليومية»، وإن «هذه رسالة قوية للشعب اللبناني بأننا معكم على المدى الطويل». هذه الخطوة المتوقعة منذ مدة، هي إشارة واضحة من الأميركيين بالرغبة في رفع مستوى نفوذهم في لبنان والاستفادة من الموقع الجغرافي كمنصة لتوسيع النفوذ في المنطقة، في وقت شرع لبنان فيه بالعمل على استثمار النفط والغاز على شواطئه، وارتفاع حدة المواجهة الأميركية - الروسية، والضغط الكبيرة التي يمارسها الأميركيون على سوريا وإيران والمقاومة في لبنان.

**بري: كلام عون تحفيزي للحدّ على الاتفاق على قانون انتخاب**

# الحريري «خارج المعادلة» في انتظار التمديد

## تقرير

### ميسم زرق

كان بإمكان الرئيس سعد الحريري أن يستبدل رعاية المصالحات وتناول «السندويشات» في المطاعم «الشعبية» بجلسات حكومية مكثفة للاتفاق على قانون انتخابات، يُسجّل من خلاله إنجازاً وحيداً لحكومته. ولم يكن أحد ليلومه على «الترفيه» عن نفسه بنشر صورة له فوق دراجة هوائية داخل السرايا الحكومية، لو أنه كان واحداً من المنكّبين على صياغة طروحات انتخابية تعكس جديته في العمل على هذا الملف، وتدحض الشعور المتنامي في الوسط السياسي بأنه يريد التمديد للمجلس النيابي، ولا شيء سوى التمديد.

وكان بإمكان وزير الداخلية نهاد المشنوق أن يستثمر الودّ الشخصي الذي يجمعه ببعيدا وعين التينة وحارة حريك، ليتفوق على الوزير جبران باسيل في طرح مشاريع القوانين، ويشكل جسراً للتواصل بين مختلف المكونات السياسية لتقريب وجهات النظر. لكنه أثر الجلوس جانباً، وكأنه تقصد تغييب نفسه عن المشهد الانتخابي، بعدما كان أبرز اللاعبين

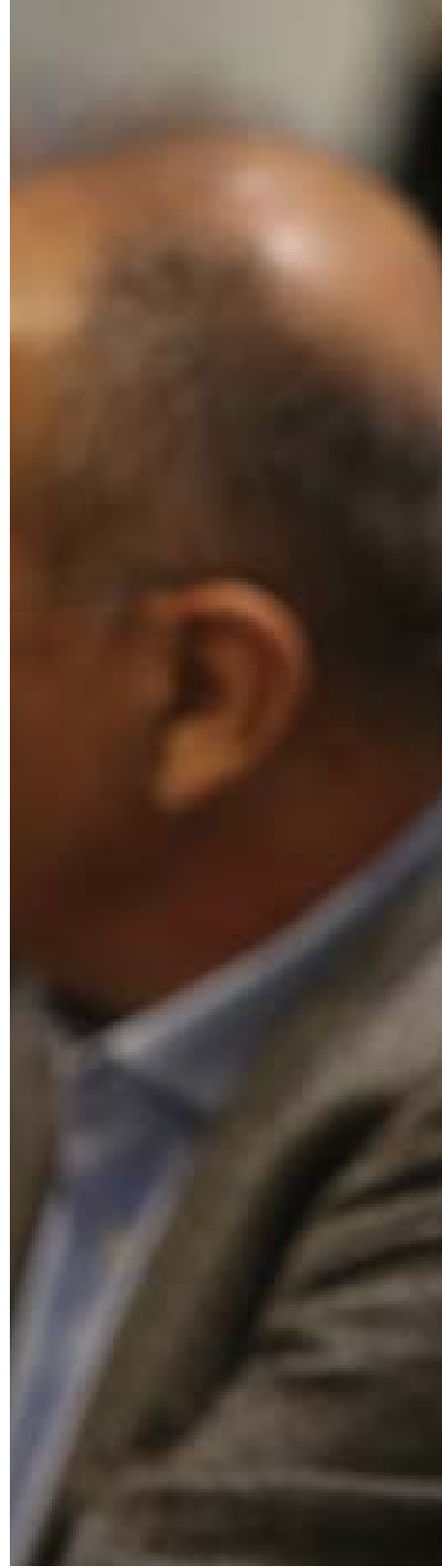
المحليين في التسوية الرئاسية التي أوصلت ميشال عون إلى بعدا.

ليست هناك أسباب واضحة تبرّر للرجلين غيابهما أو تغيّبهما عن سابق تصوّر وتصميم، حتى في التصريحات الحكومية. ففي حين تستدرج طروحات باسيل كل الأطراف الى التباري على ذمّها، يبدو تيار المستقبل كأنه الوحيد الذي لا يرفض شيئاً. هو مع «التاهيلي» و«المختلط» و«النسبي» و«الستين»... وكله بحجة «التسهيل وعدم لعب دور المعرقل»!

المقربون من الرئيس الحريري يعرفون أن ما يقوم به هو «انسحاب شكلي يحمل الكثير في العمق». فهو يريد الحفاظ على تواصله مع حزب الله وعلى علاقته بحركة أمل، ولا يريد «كسر الجرة» مع الرئيس ميشال عون، وفي الوقت نفسه يستفيد من اشتداد عصبية باسيل المسيحية التي تستفز عصبية أخرى، فيبدو بانكفائه كمن يحرض، بطريقة غير مباشرة، بقية الأطراف على تنكب مهمة الوقوف في وجه رئيس التيار الوطني الحرّ. نصائح المحيطين به فعلت فعلها. «الجلوس على ضفة النهر في انتظار مرور الجثة» للايحاء بأن ما

يجري هو صراع مسيحي - شيعي في الدرجة الأولى. خطة المستقبلين تقتضي أن يواجه حزب الله والتيار الوطني بعضهما بعضاً، حتى يظهر التناحر بين طرفين يريدان الحفاظ على مكتسباتهما، فيما الحريري هو رجل الدولة»، بما يحفظ موقعه كرئيس للحكومة بعد الانتخابات.

غير أن هذه الاستراتيجية لا تعني أن لا صراع خفياً بين الحريري والتيار الوطني الحرّ، كما لا تعني أن الحريري سيبقى في منأى عن تلقى الضربات. العالمون بالمداولات الانتخابية يعرفون جيداً أن نادر الحريري، المستشار الأقرب الى رئيس الحكومة، هو أكثر من يخط ملاحظات تنسف طروحات باسيل الانتخابية. والخلافات مع الأخير حاضرة بقوة، بدءاً من تعيين أصغر موظف في الدولة وصولاً إلى صلاحيات رئيس الحكومة التي «يقوضها وزير الخارجية». فبحسب مصادر مستقبلية، الإعلان الأخير لباسيل بأن لا اجتماعات لمجلس الوزراء قبل الاتفاق على قانون انتخاب (الأمر الذي يعني تعطيل الحكومة) أثار حفيظة تيار المستقبل ورئيسه. التملل بدأ يطل



حول قانون الانتخاب العادل الذي يؤمن تمثيل الجميع». «أنا متفائل»، يقول زاسبيكين، لأن «اللبنانيين يعون خطورة سقوط الدولة في ظل ما يحدث في المحيط، وجميع القوى السياسية متفقة على أن الفراغ خطير، لذلك الفراغ متنوع في السلطة التشريعية. يجب الحفاظ على الدولة».

يؤكد السفير الروسي أن روسيا بدورها مهتمة برفع مستوى التعاون مع لبنان، ويعوّل خيراً على الوفد الاقتصادي اللبناني الذي يزور موسكو في هذه الأيام، مشيراً إلى أن هناك خططا لرفع التعاون الثقافي والعلمي والاقتصادي، وطبعاً العسكري مع لبنان لـ «مواجهة الإرهاب ودعم الجيش في الدفاع عن السيادة اللبنانية».

هل تقلق روسيا من اندفاع أميركي أكبر نحو لبنان؟ يكرّر السفير أن «لبنان بلد قائم على التوازن، وليس من مصلحة أن يكون في محور ضد محور»، لكنّ «الأميركيين يستخدمون مسألة العقوبات والضغط على حزب الله لتوسيع نفوذهم في لبنان». يرى الروس أن مسألة العقوبات الأميركية على روسيا وإيران وسوريا وحزب الله أمر مخالف للقانون الدولي، و«العقوبات على روسيا وحلفائها غير ملزمة لأنها لم تأت من الأمم المتحدة، وهي ضغوط لنزع أوراق سياسية». بالنسبة إلى زاسبيكين، «العقوبات الأميركية تعقد المشكلة ولا تحلّها، وهي تعاقب كل اللبنانيين ولبنان وليس فقط حزب الله أو حركة أمل».